

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين سيما خليفة الله في الأرضين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

(٥)

دعوى اختلاف حكم الظان عن حكم الظن

المنطلق الرابع: (الظان)

فانه قد يقال: ان حكم (الظان) غير حكم (الظن) من حيث الحجية، فان الظن وإن صح ما سبق من انه ككلي طبيعي محرّك اقتضاءً وكاشفٌ بنفس نسبة درجة الظن عن الواقع، في الظنون العقلية المتعارفة، بدليل الاستقراء والفطرة وغير ذلك مما سبق، إلا ان حكم (الظان) في هذا المصداق الجزئي وذاك وذاك، يختلف عن حكم الظن وذلك لأن المدرك لأغلبية إصابة ظنه للواقع هو (عقله) وليس الحاكم / أو لا يُعلم ان الحاكم في المصاديق والجزئيات هو (العقل المجرد) مع ضميمة انه ليس إدراك أو حكومة غير العقل المجرد حجة.

العقل المجرد والعقل المضاف أو المشوب

توضيحه: ان (العقل) المدرك أو الحاكم تارة يطلق على (العقل المجرد) وأخرى يطلق على (العقل المضاف). والمقصود بالأول: العقل النوري أو العقل بما هو مجرداً عن لبس المسبقات الفكرية وضغط الخلفيات النفسية وأسر الأهواء والشهوات ونظائرها.

والمقصود بالثاني: العقل المشوب وهو المضاف أي (عقله) و(عقلي) والذي يحتمل عند إدراكه أو حكومته، أي عند إدراك عقل كل شخص أمراً ما، ان يكون المدرك هو ذلك العقل المجرد كما يحتمل ان يكون المدرك هو عقله بما هو مشوب بالمسبقات ومحكوم بالأهواء.

ومما يشهد على كلا النوعين إضافة للبدهة والوجدان واختلاف العقول في الأحكام فانها العقول المضافة دون المجردة، الروايات الكثيرة ومنها قوله عليه السلام في نهج البلاغة: «شَهِدَ عَلَيَّ ذَلِكَ الْعَقْلُ إِذَا خَرَجَ مِنْ أَسْرِ الْهَوَىٰ وَ سَلِمَ مِنْ عَلائِقِ الدُّنْيَا»^(١) فإذا خرج وسلم كان هو العقل المجرد وإذا لم يخرج ولم يسلم كان هو العقل المشوب، وهما قسمان ولذا شهد الأول دون الثاني، والمقصود بالقسمين ليس المختلفين في جنسهما أو نوعهما بل كاختلاف الصنف مع نوعه، كالعالم والعاقل والجاهل والفاسق أو الطبيب والمهندس مع الإنسان فان احكام الإنسان بما هو إنسان تختلف عن احكامه بما هو عادل أو فاسق أو حاكم أو محكوم.

منشأة العقل المشوب للخطأ دون المجرد

والخطأ كل الخطأ ينشأ من العقل المضاف دون العقل المجرد فانه الذي أودعه الله في الإنسان وجعله حجة باطنة على الأنام كما جعل الرسل حجة ظاهرة عليهم وهو (أول ما خلق الله) والذي ورد في الحديث «إِنَّ أَوَّلَ خَلْقٍ خَلَقَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْعَقْلُ فَقَالَ لَهُ أَقْبَلْ فَأَقْبَلَ ثُمَّ قَالَ لَهُ أَدْبِرْ فَأَدْبَرَ فَقَالَ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْكَ بِكَ آخِذٌ وَبِكَ أُعْطِي وَبِكَ أُثِيبُ وَبِكَ أُعَاقِبُ»^(٢) نعم قيل انه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لكن ظاهر هذه الرواية انه ودعية في جميع البشر ولذا يثابون به ويعاقبون، وتحقيق الحال في ذلك وفي الصادر الأول وانه نوره صلى الله عليه وآله وسلم وان نوره هو العقل، أو هو العقل الفعّال كما قيل إن لم يكن المراد هو به صلى الله عليه وآله وسلم، وانه، أي العقل في الإنسان، حقيقة واحدة لها تعلق بكل النفوس كتعلق أشعة الشمس بكل ما تشرق عليه أو حقائق متباينة متعددة بتعدد النفوس البشرية، متروك لمظانه.

إذا ظهر ذلك ظهر الفرق بين (الظن) و(الظان) إذ الظن كلي طبيعي يحكم العقل المجرد بكاشفيته ومحرّكته وحجّيته كما سبق وسيأتي مزيد، واما ظن هذا الشخص فان الحكم بكاشفيته ومحرّكته هو عقله المضاف، وإن احتمل ان يكون هو العقل المجرد، فحيث لم يُعلم وأجمل لم يكن حجة.

(١) نهج البلاغة: الكتاب ٣.

(٢) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، مؤسسة النشر الإسلامي. قم، ج ٤ ص ٣٦٨.

الجواب: النقص بالقطع

ولكن يمكن الجواب عن ذلك نقضاً وحلاً، وسننقض بالقطع بما يتضمن الجواب الحلي فيه وفي الظن معاً. فنقول: كما ان عقل القاطع هو الحاكم بلزوم إتباعه قطعه وكاشفيته، مع انه قد يكون جهلاً مركباً، والعقل المجرد إنما يحكم بلزوم إتباع العلم وكاشفيته كما يحكم بلزوم تجنب إتباع الجهل المركب، ككبرى كلية، وأما القطع فانه أعم منهما^(١) لذا لا يرى العقل المجرد كاشفيته بما هو قطع وإن رأى ان القاطع معذور، لو لم يقصر في المقدمات، في إتباعه قطعه، وأما قطع هذا وذاك فليس من شأن العقل المجرد تشخيص الجزئيات، على ما التزمه مشهور الفلاسفة، وإن ناقشنا فيه، على انه لو كان من شأنه لوجب الرجوع إليه^(٢)، وستأتي كيفية ذلك، ومع ذلك ورغم ان قطع القاطع قد يكون، في علم الله والراسخين في العلم وبحسب متن الواقع، جهلاً مركباً إلا أنهم التزموا بحجته في حق القاطع كما ان عقله المضاف يلزمه بذلك، والمراد من حجته كما سبق لزوم إتباعه وليس كاشفيته.

والحل: ظن الظان محرك

فكذلك حال الظن فان عقل الظان يحركه، وإن كان تحريكاً ناقصاً عكس قطع القاطع الذي يحركه تحريكاً تاماً بحسب الفاعل، أي ان الظان يحركه ظنه اقتضاء اما القاطع فيحركه قطعه بنحو العلية، إضافة إلى ان عقل الظان يكشف له كشافاً راجحاً بنظره كما ان عقل القاطع يكشف له كشافاً تاماً بنظره، فإذا حكمنا بان القطع حجة رغم انه قد يكون جهلاً مركباً كذلك يجب ان نحكم بان الظن حجة رغم انه قد يكون مشوباً، كما انه إذا حكمنا بان الظن ككلي طبيعي حجة أي محرك وجب أن نحكم بان ظن الظان حجة أي محرك، غاية الأمر ان الأول حجة بنظر العقل المجرد والثاني حجة بنظر العقل المضاف، إلا إذا انكشف له الخلاف كما في القطع تماماً.

فذلك عن الحجية بمعنى المحركة وأما الحجية بمعنى الكاشفية فلا بد للظان من مرجعية، كما سيأتي، وأما القاطع فلنفسه قطعه فانه لا يحتمل الخلاف كي يبحث عن مرجع أو كي يُطالب به.

وأما كاشفيته فبالرجوع للعقل المجرد

وأما المميز لكون هذا الحكم أو ذلك مما صدر من العقل المجرد أو المضاف (أو مما كشفه هذا أو ذاك) هو استطلاع حال سائر العقلاء من كل الملل والنحل فان وجدناهم جميعاً يقولون بحجية أمر، كخبر الثقة الضابط، استكشفتنا من ذلك انه حكم العقل المجرد وانه كاشف أعلي عن الواقع حقيقةً، إذ لم يؤثر فيه تباين المسبقات الفكرية والحالات النفسية واختلاف الأهواء والشهوات والمصالح والاعتبارات.

وإن وجدنا اختلافهم، كاختلافهم في حجية الإجماع المنقول والشهرة مثلاً، وجب ان نرجع إلى دليل آخر؛ إذ لا يعلم ان مرجع القول بحجية الشهرة أو عدمها إلى العقل الفطري المجرد أو العقل المشوب.

وبذلك يظهر الميزان في ظن هذا الظان وكونه كاشفاً نسبياً عن الواقع حقيقة أو لا، بما يصلح مرجعاً له^(٣) أيضاً، وهو انه ان رأى ان سيرة العقلاء أو بناءهم على حجية سنخ هذا الظن، كالظن الذي حصل له من الظواهر مثلاً، دل ذلك على ان منشأ حجية ظنه هو العقل المجرد، وان رأى عدم بنائهم على ذلك وعدم السيرة، كالظن الذي نشأ له من الأحلام مثلاً، علم بان منشأ ظنه هو العقل المشوب، بل كثيراً ما يزول ظنه موضوعاً بهذا الالتفات. فتأمل

وبذلك ظهر حال ما عُمد حاملاً للظن بنوعه، أي ما كان منشأ له بنظر العقلاء، كخبر الثقة الضابط والظواهر، كما ظهر ان (الظن) يلاحظ من حيث منشأه وكونه عقلياً أو لا.

وعلى أية حال فان الظان لو لم يكن ملتفتاً إلى ما ذكر، من احتمال كون الحاكم أو المدرك عقله المضاف المشوب لا المجرد، فان

ظنه يكفي في محركيته اقتضاء كما انه يراه كاشفاً نسبياً عن الواقع. وصلى الله على محمد واله الطيبين الطاهرين

قال الإمام الباقر عليه السلام: «إِنَّ هَذِهِ الدُّنْيَا تَعَاطَاهَا الْبُرُّ وَالْفَاجِرُ وَإِنَّ هَذَا الدِّينَ لَا يُعْطِيهِ اللَّهُ إِلَّا أَهْلَ خَاصَّتِهِ» (تحف العقول: ص ٢٩٧).

(١) العلم والجهل المركب.

(٢) أي ولم يكتف بحكم العقل المضاف.

(٣) أي للظان نفسه.